علم اصول الفقه

مباحث الفاظ ٦-٧-٩٤ ١١

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادوي الطهراني

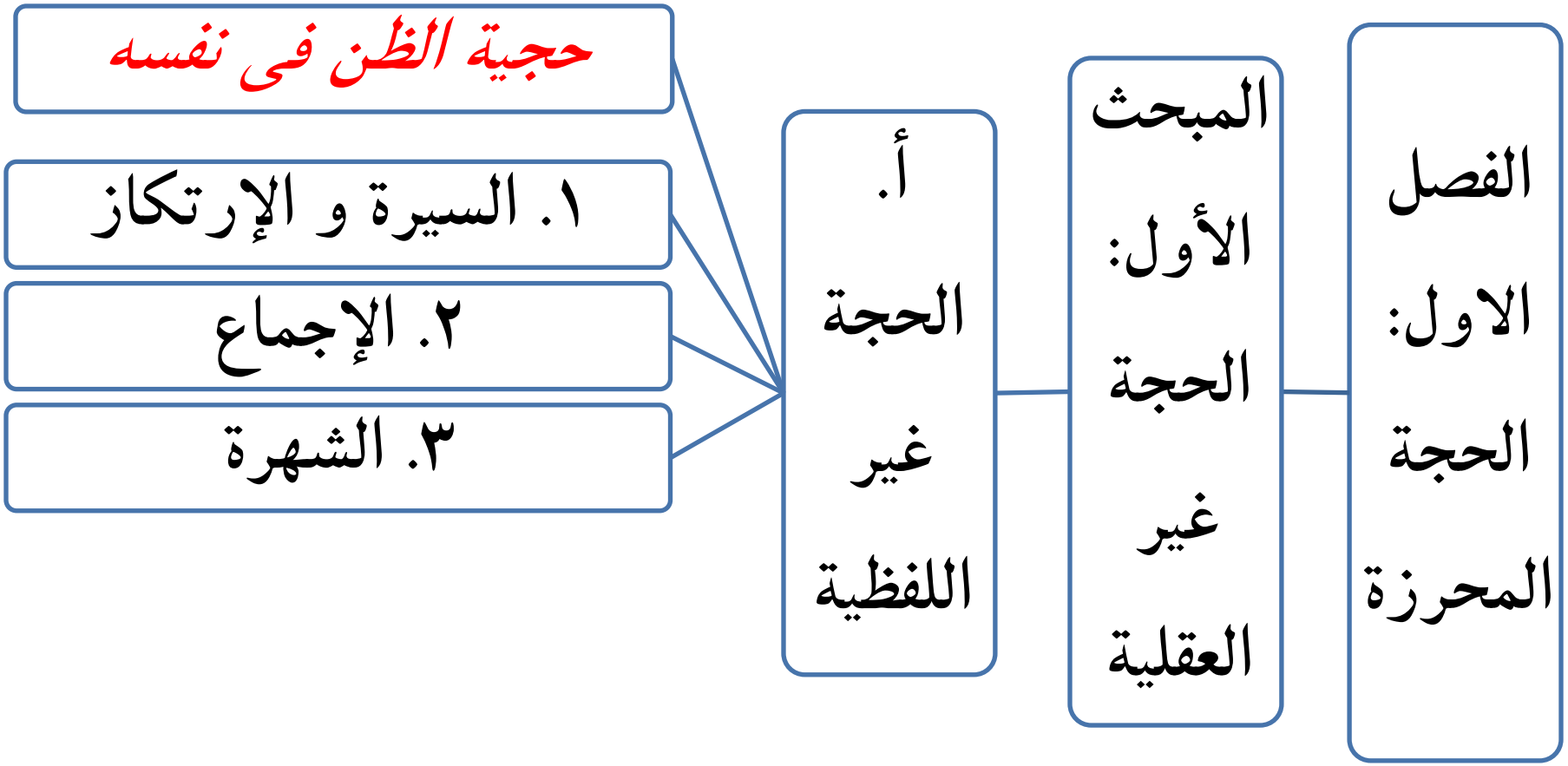
الفصل الاول: الحجة المحرزة
المبحث الأول: الحجة غير العقلية
أ. الحجة غير اللفظية
حجية الظن فى نفسه
١. السيرة و الإرتكاز
٢. الإجماع
٣. الشهرة

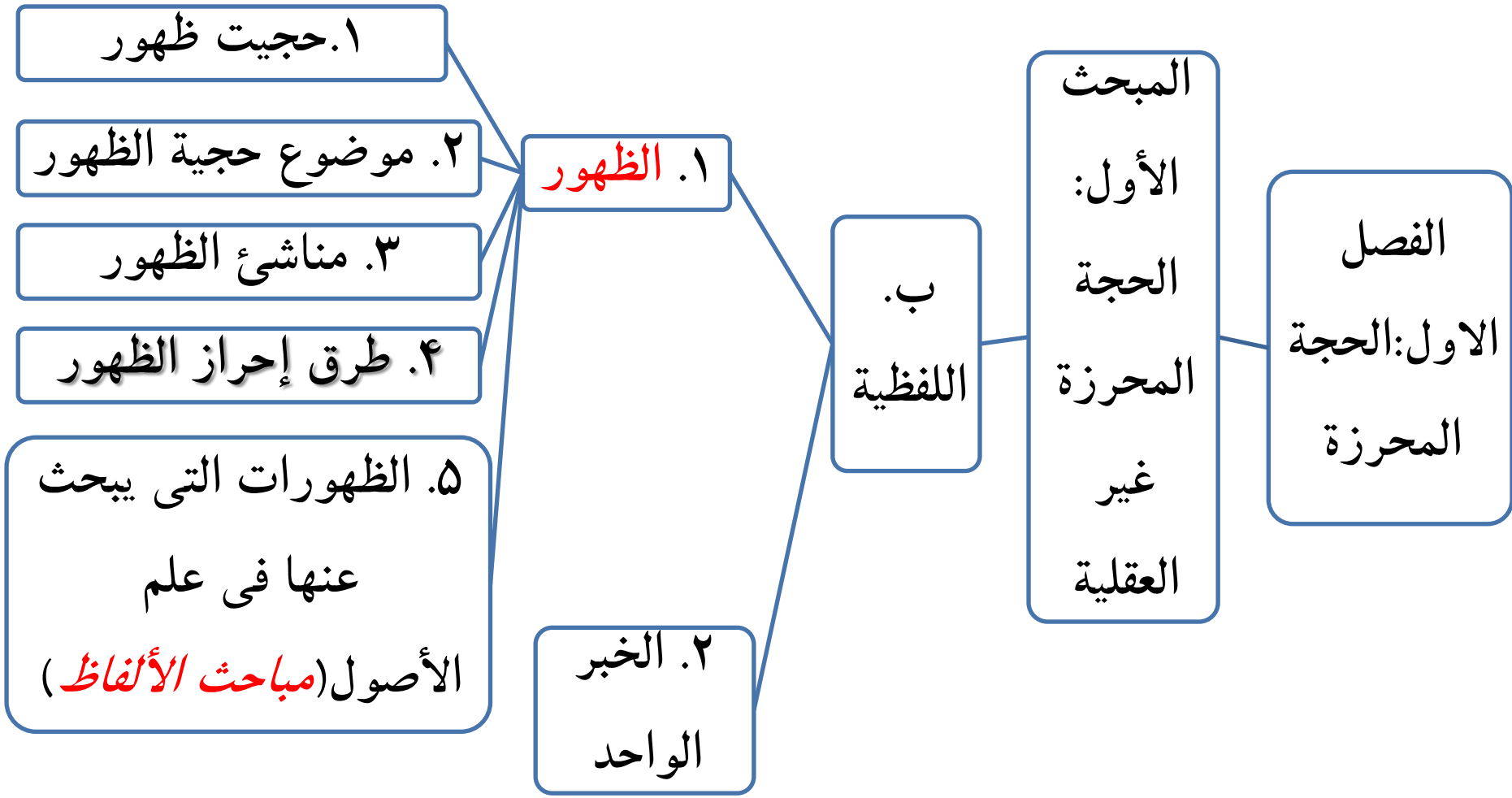
الفصل الاول:الحجة المحرزة
المبحث الأول: الحجة المحرزة غير العقلية
ب. اللفظية
١. الظهور
١.حجيت ظهور
٢. موضوع حجية الظهور
٣. مناشئ الظهور
٤. طرق إحراز الظهور
٥. الظهورات التى يبحث عنها فى علم الأصول(مباحث الألفاظ)
٢. الخبر الواحد

۲ـ تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

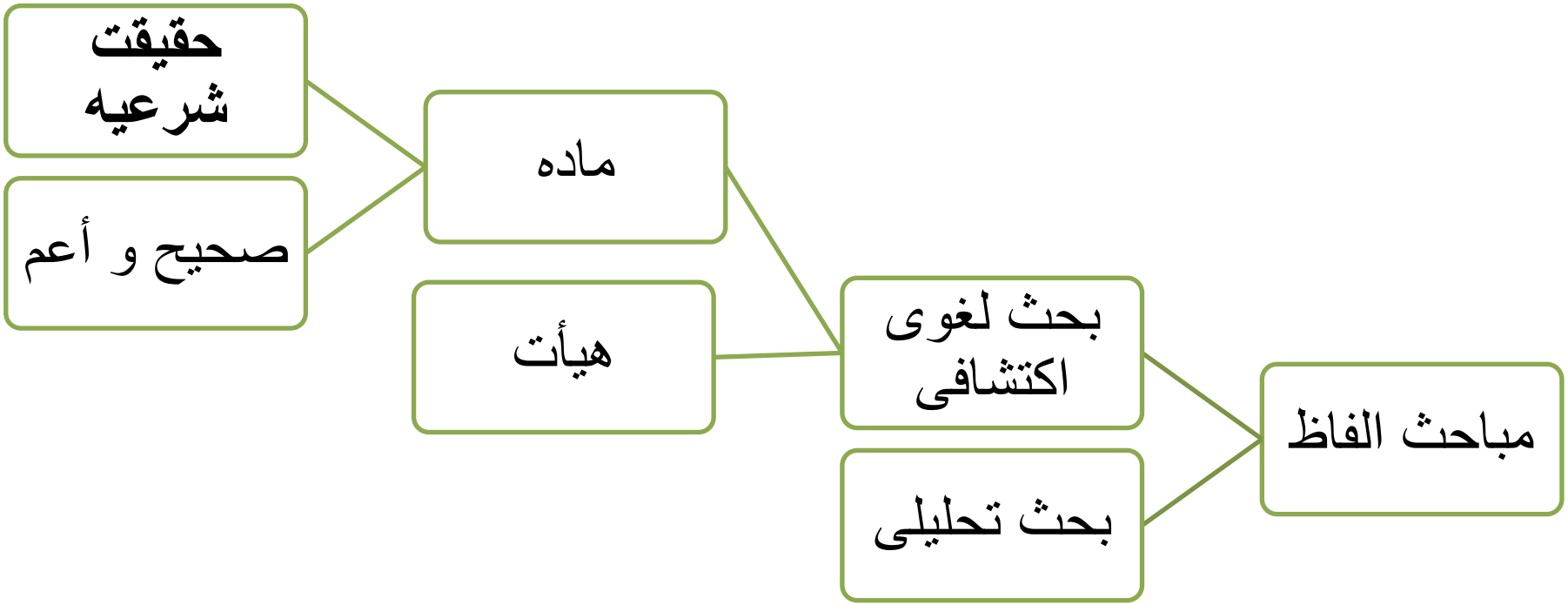

صحیح و أعم

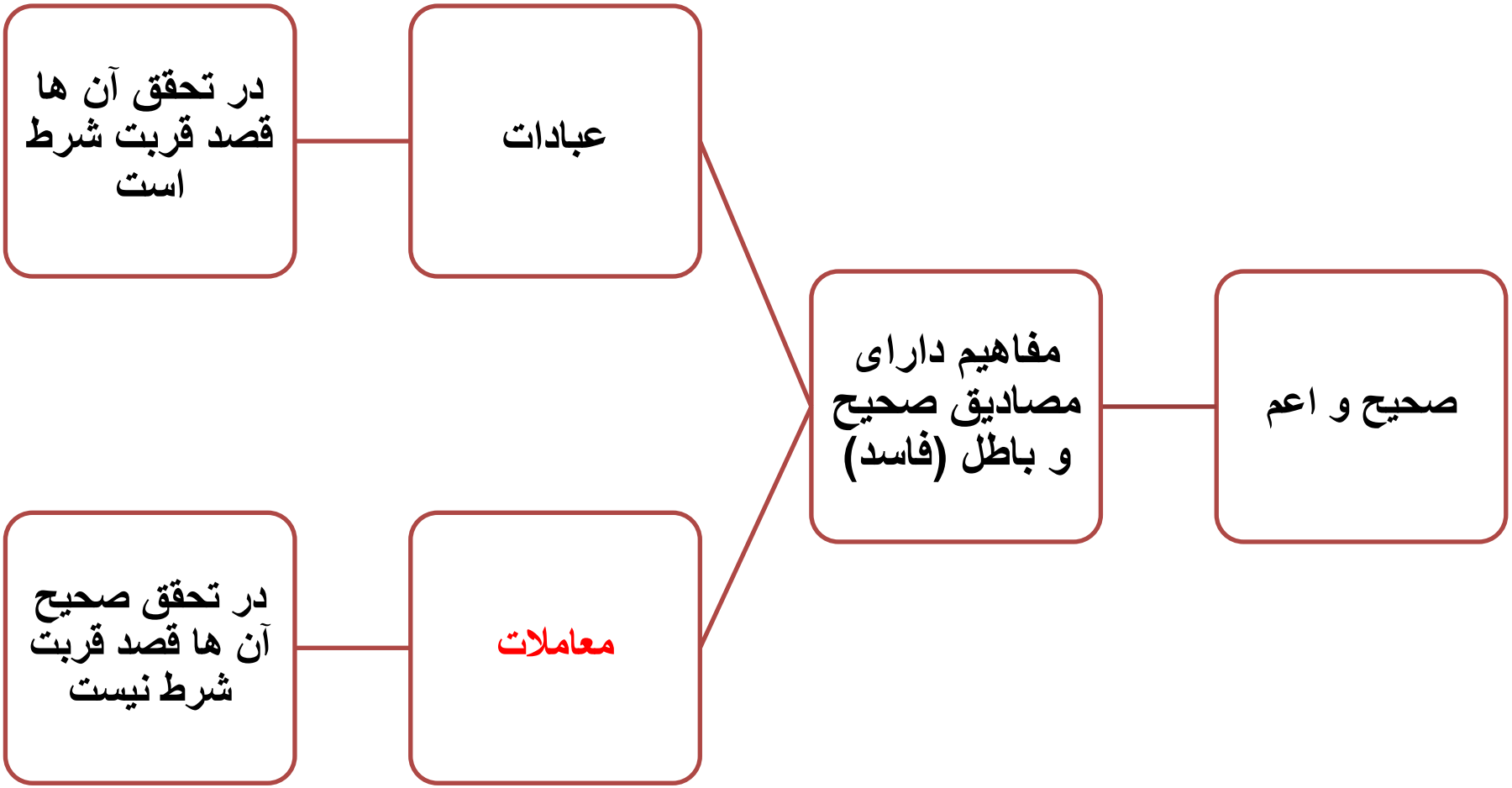
صحیح و اعم
مفاهیم دارای مصادیق صحیح و باطل (فاسد)
عبادات
در تحقق آن ها قصد قربت شرط است
معاملات
در تحقق صحیح آن ها قصد قربت شرط نیست

صحیح و أعم

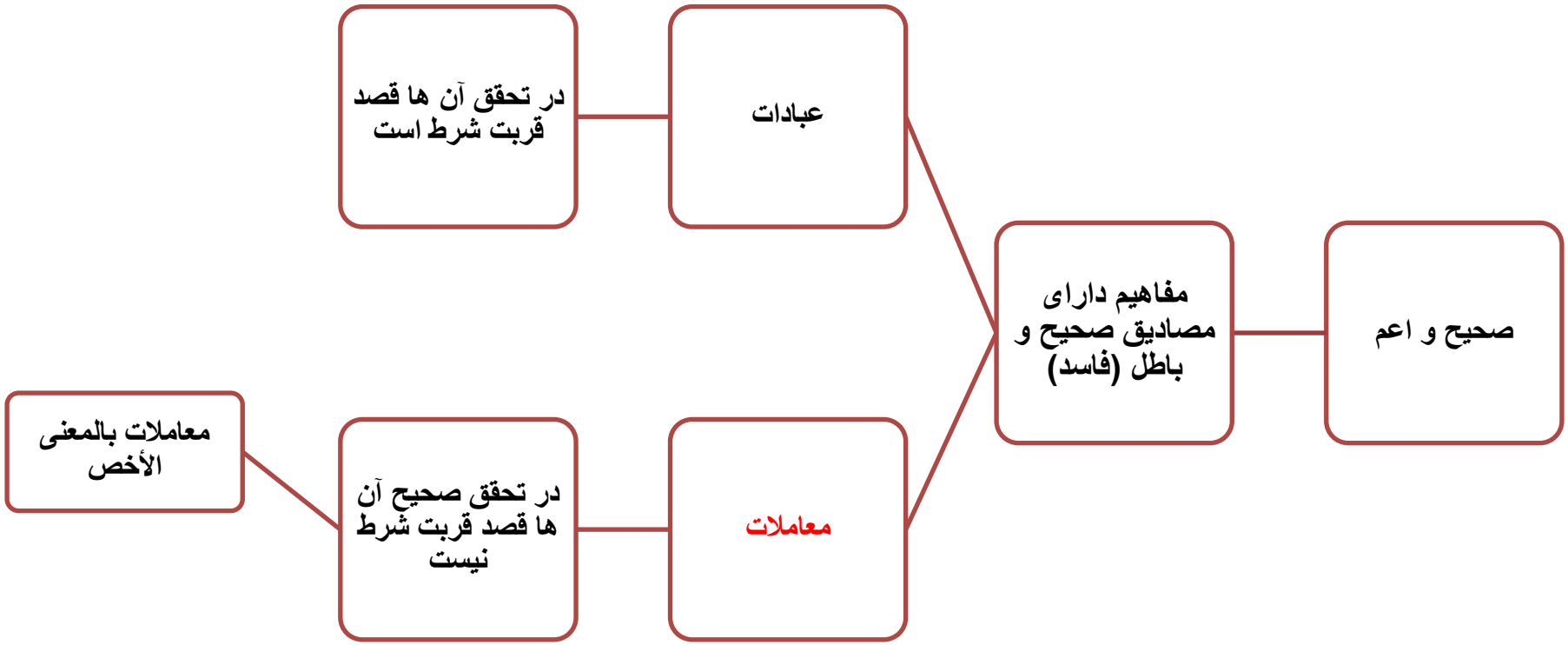
صحیح و اعم
مفاهیم دارای مصادیق صحیح و باطل (فاسد)
عبادات
در تحقق آن ها قصد قربت شرط است
معاملات
در تحقق صحیح آن ها قصد قربت شرط نیست
معاملات بالمعنی الأخص

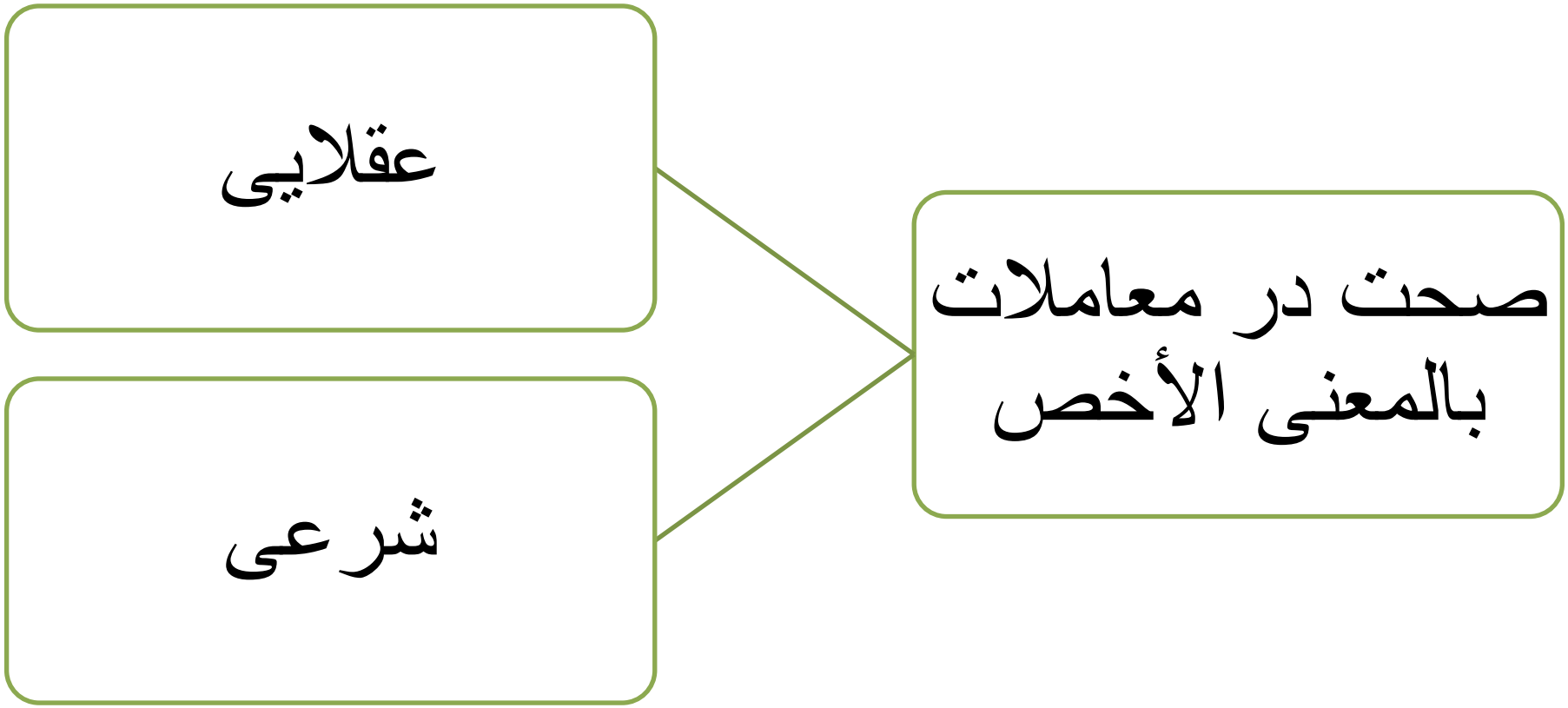
صحت در معاملات بالمعنى الأخص
عقلايى
شرعى

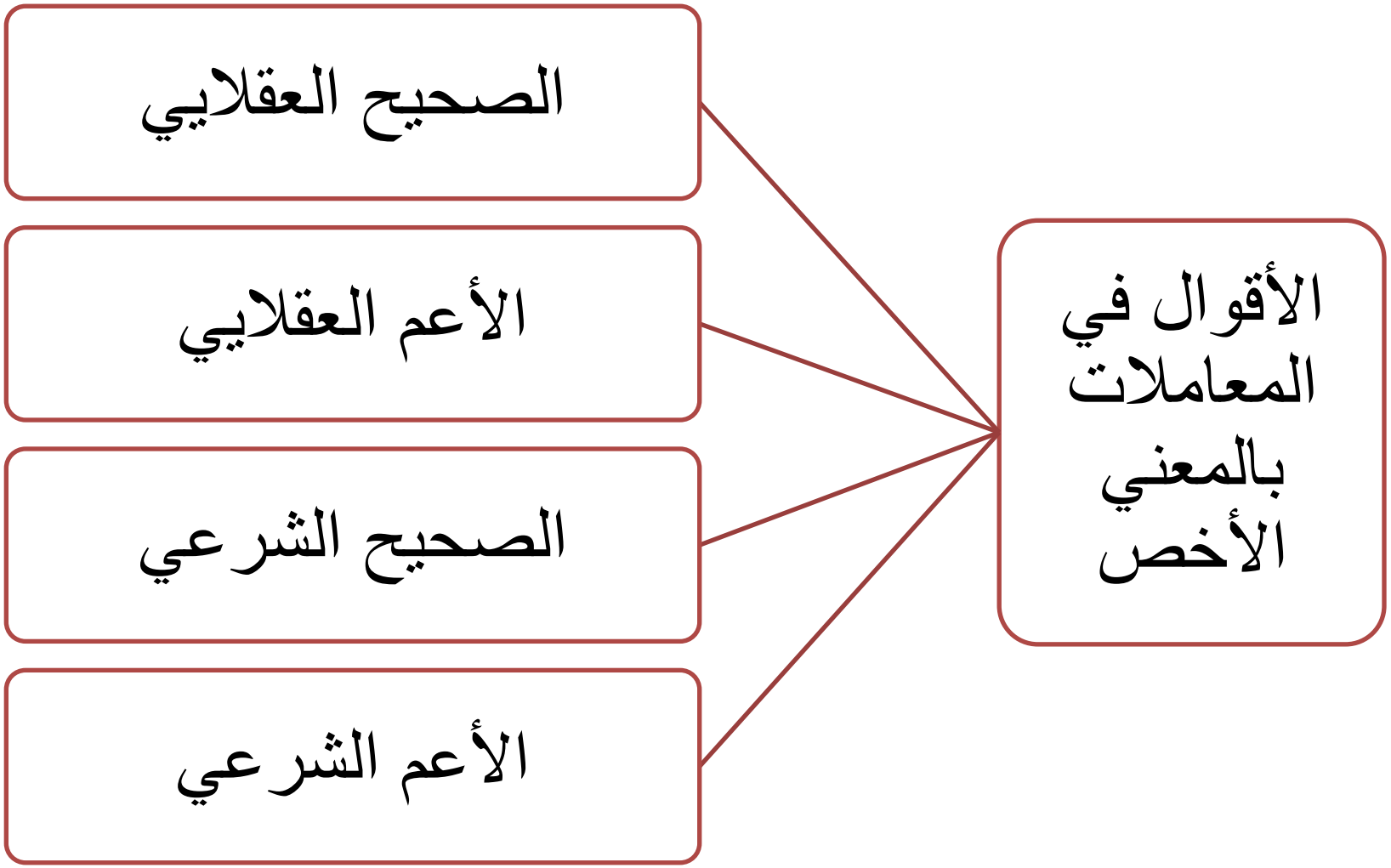
الأقوال في المعاملات بالمعني الأخص
الصحيح العقلايي
الأعم العقلايي
الصحيح الشرعي
الأعم الشرعي

صحیح و اعم در معاملات

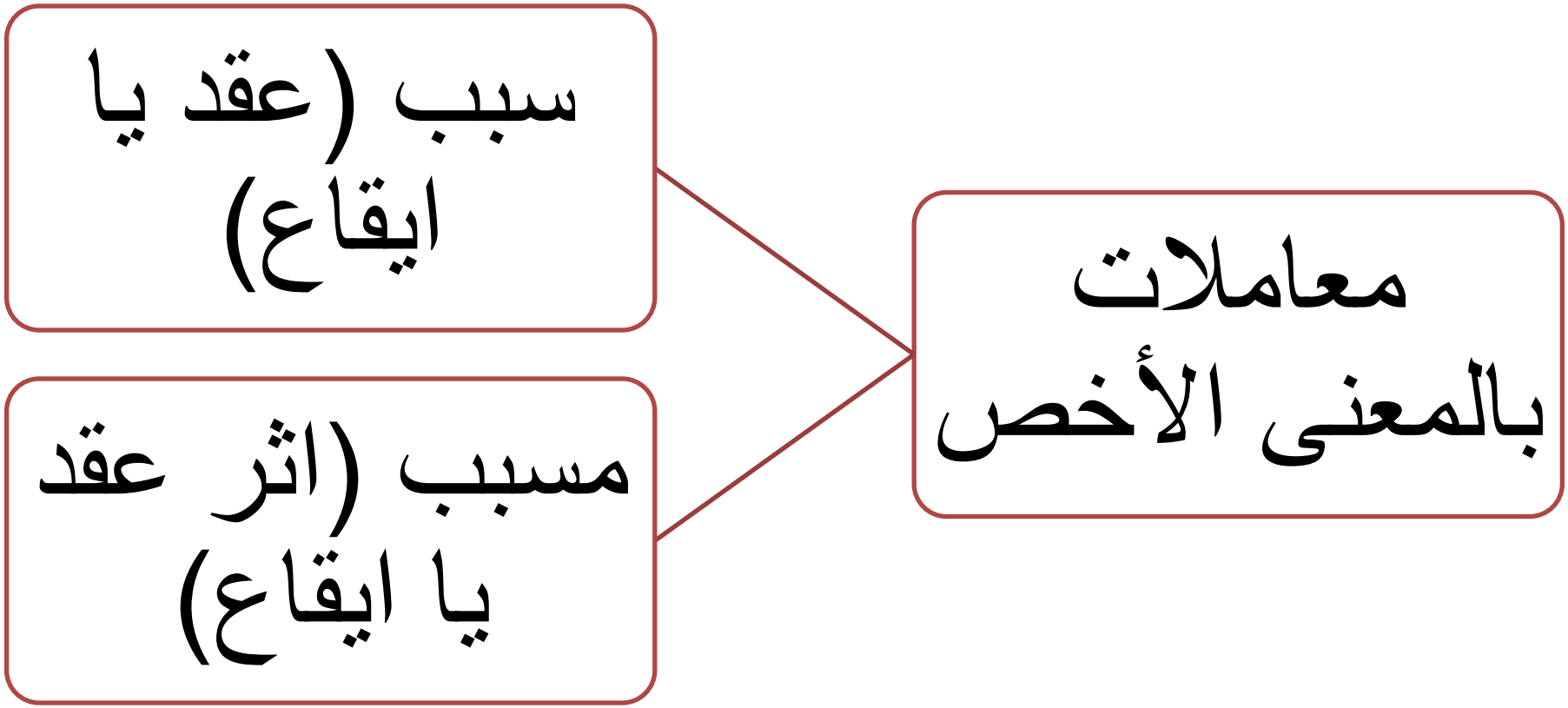

صحیح و اعم در معاملات

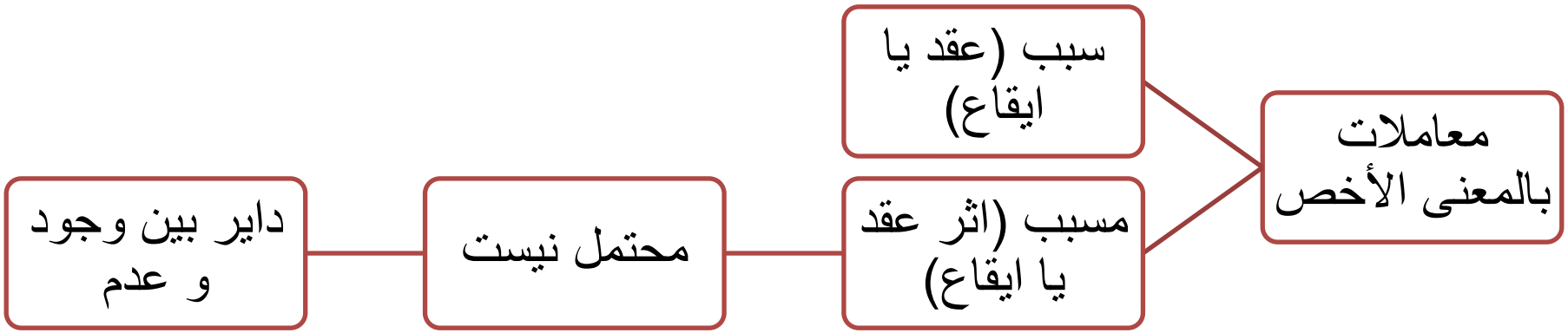

صحیح و اعم در معاملات

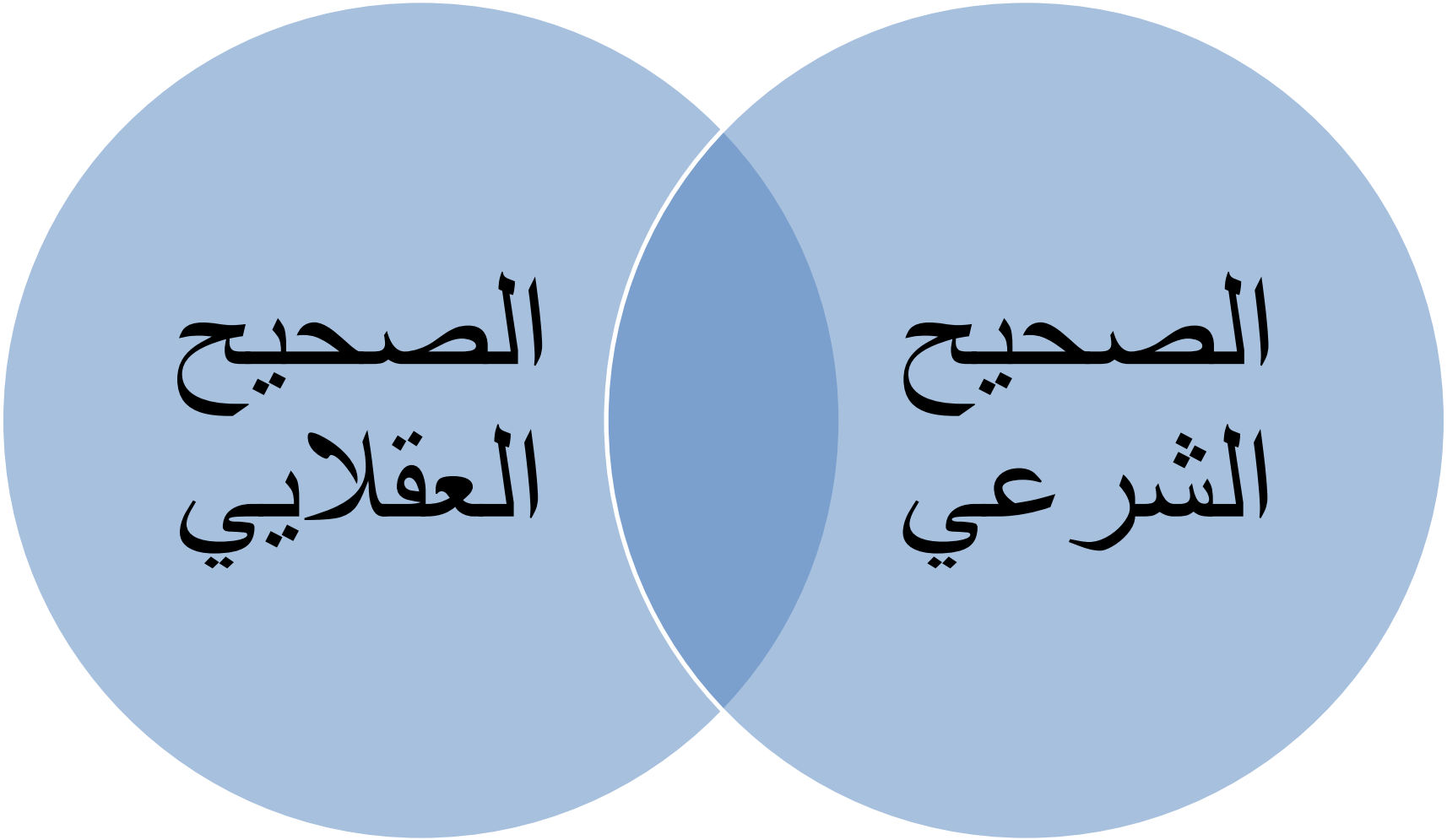
الصحيح الشرعي
الصحيح العقلايي

صحيح و اعم در معاملات

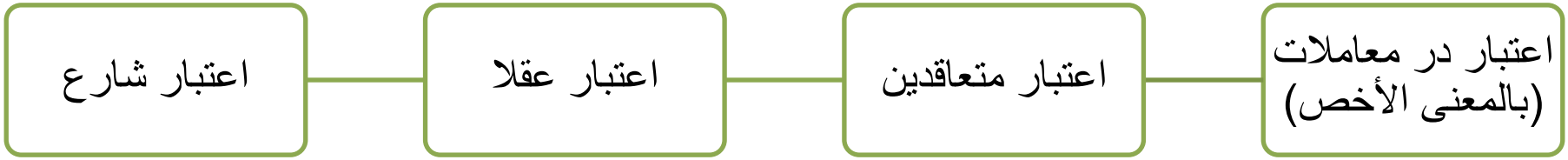

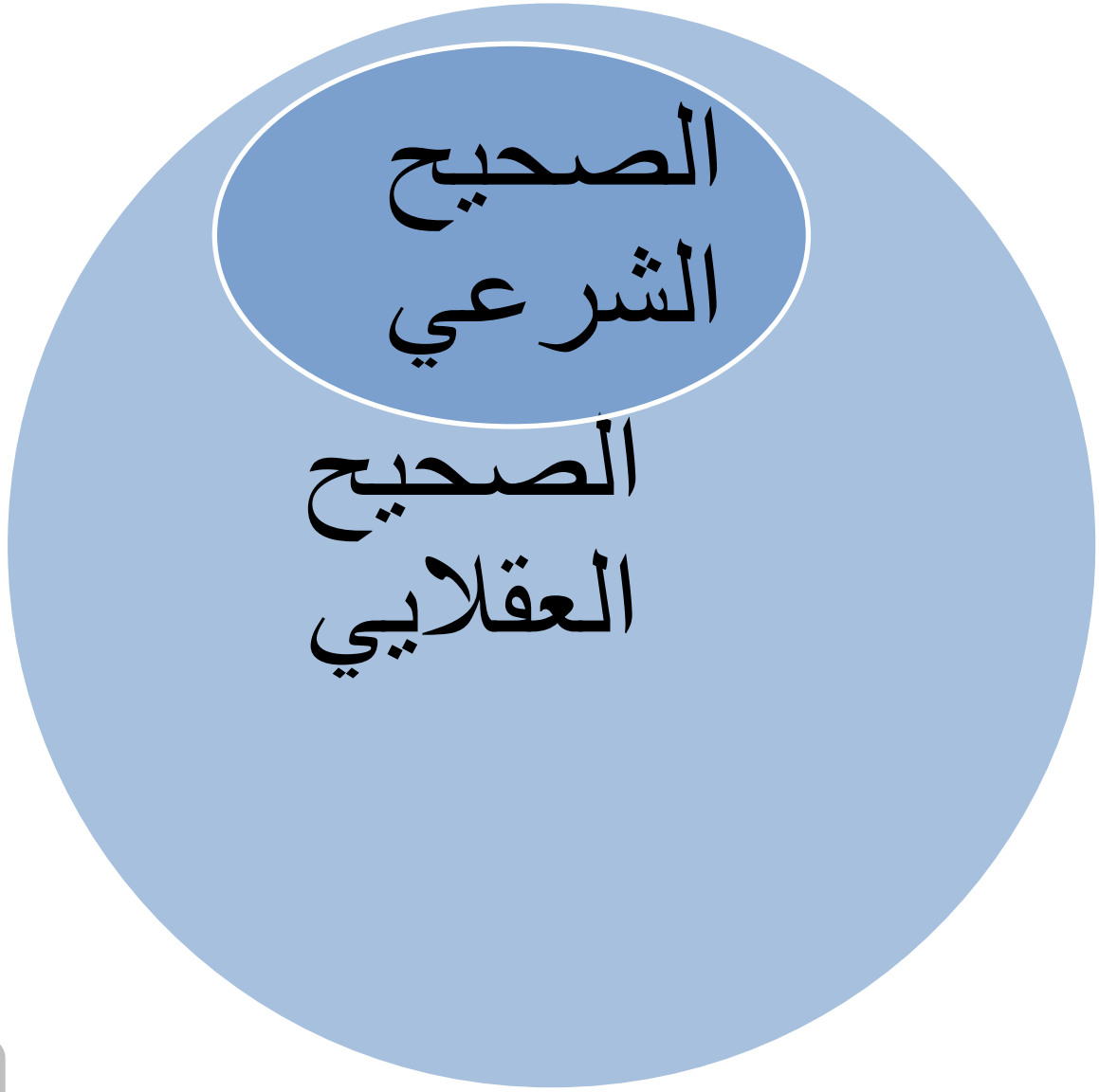
الصحيح الشرعي
الصحيح العقلايي

ثمره بحث صحیح و أعم

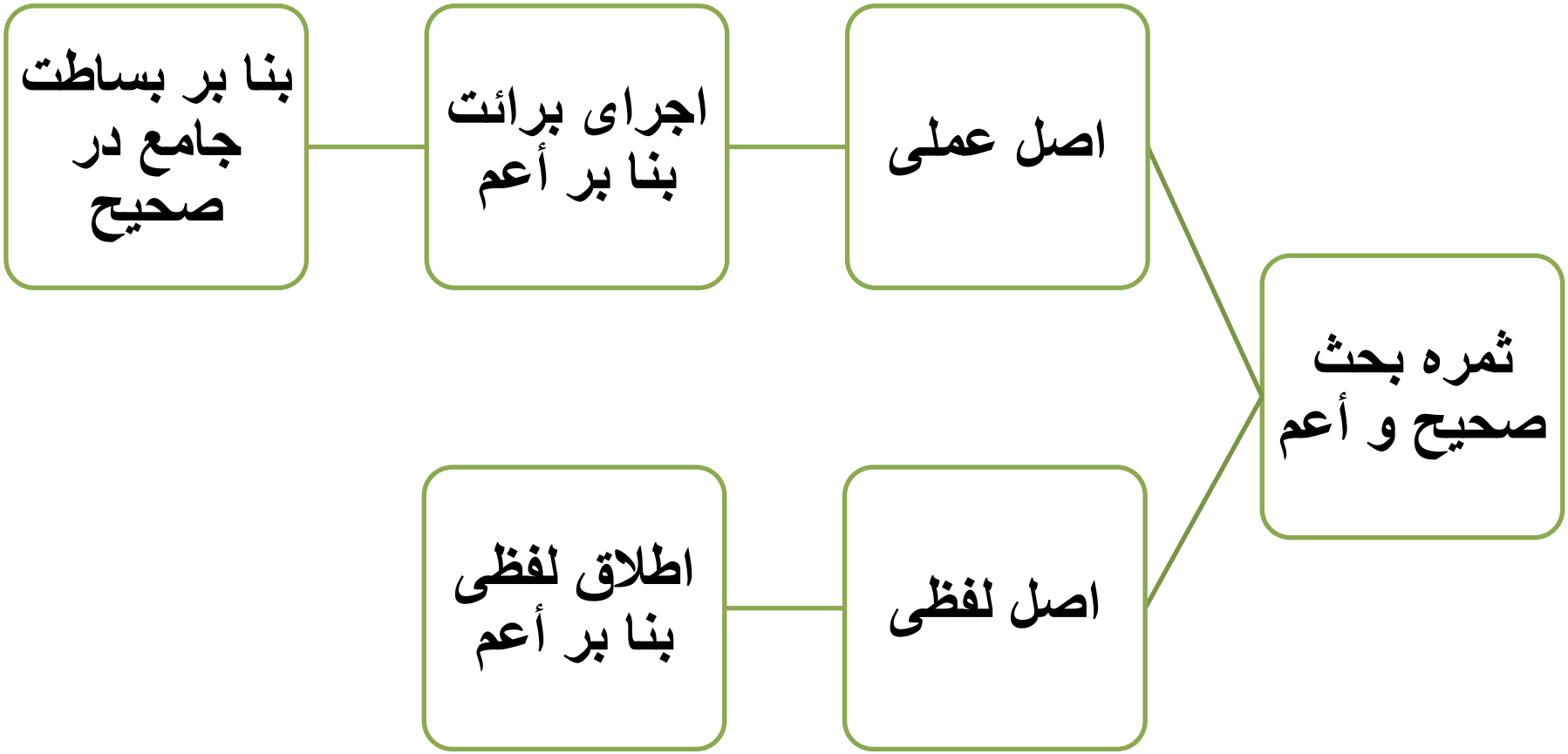

ثمره بحث صحیح و أعم

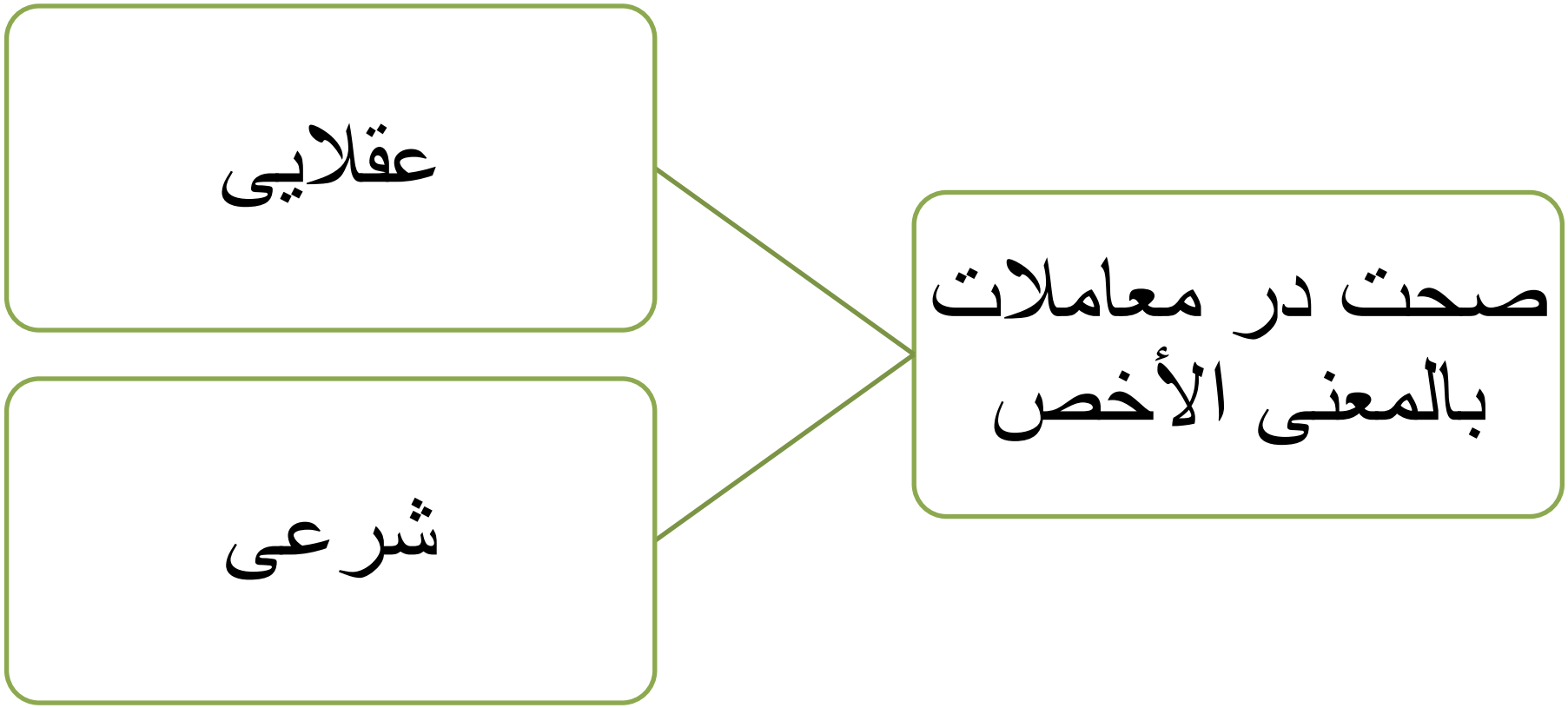
صحت در معاملات بالمعنى الأخص
عقلايى
شرعى

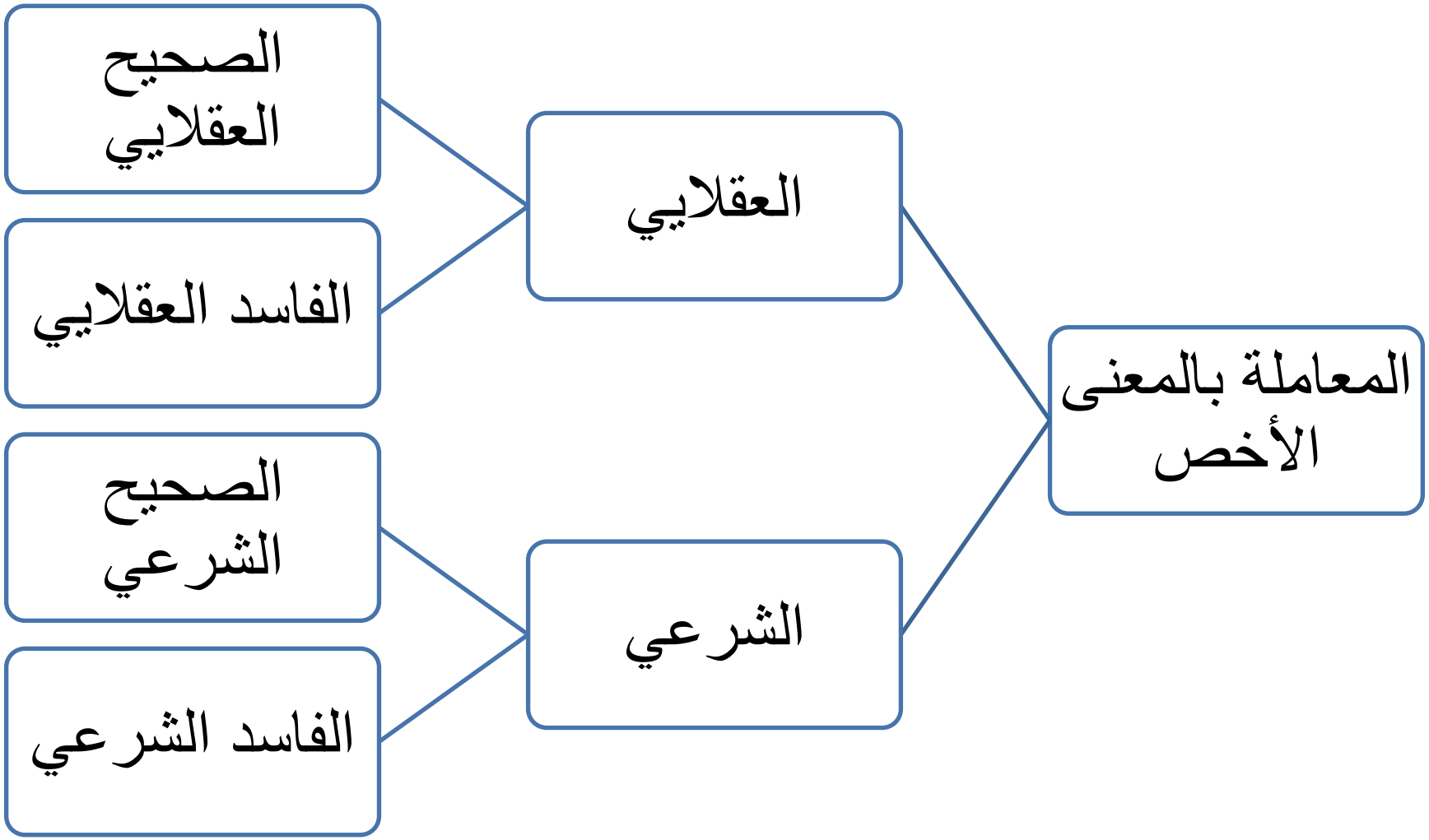
المعاملة بالمعنى الأخص
العقلايي
الشرعي
الصحيح العقلايي
الفاسد العقلايي
الصحيح الشرعي
الفاسد الشرعي

الفاسد العقلايي
الصحيح العقلايي
الفاسد الشرعي
الصحيح الشرعي

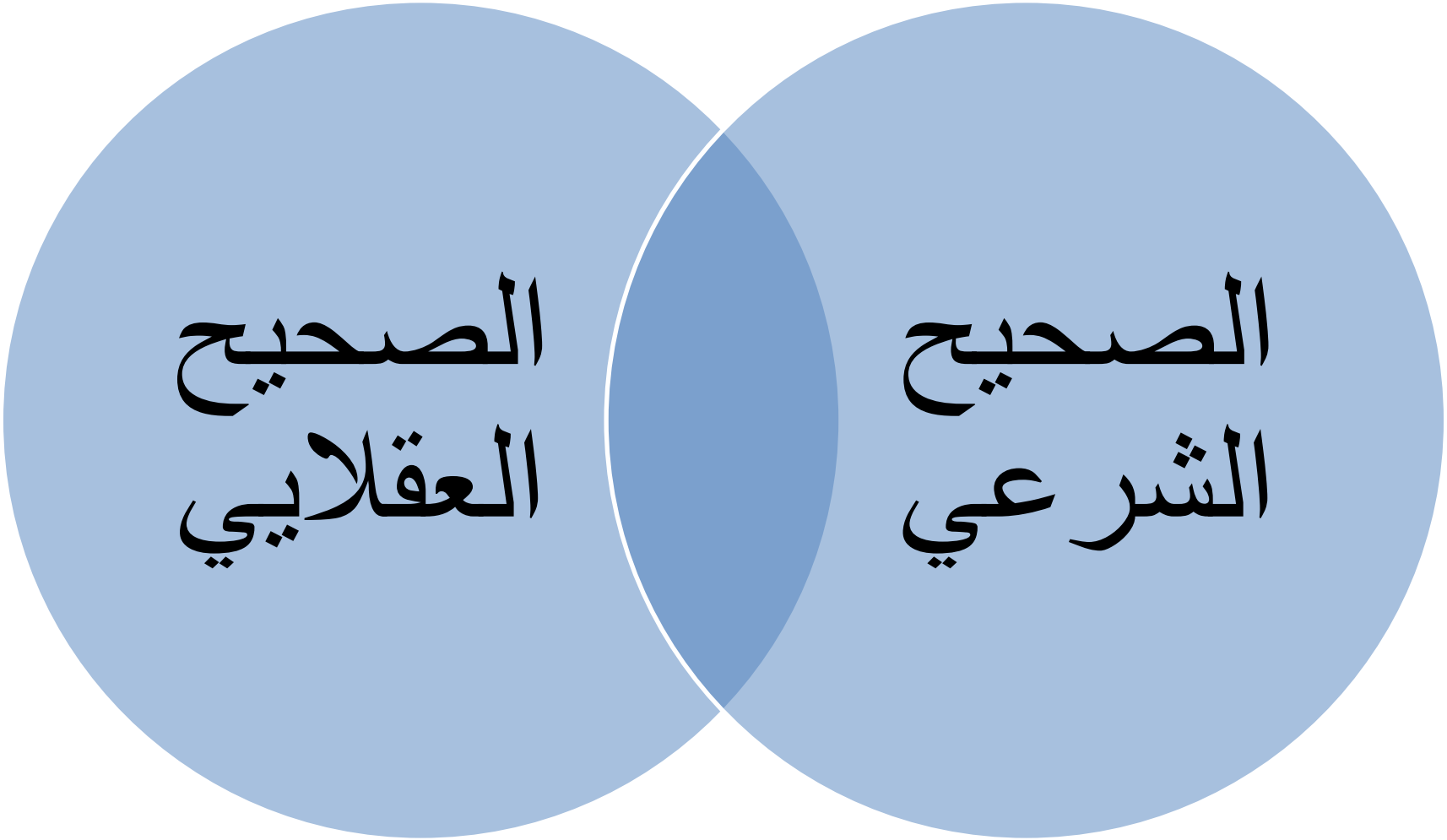
الصحيح الشرعي
الصحيح العقلايي

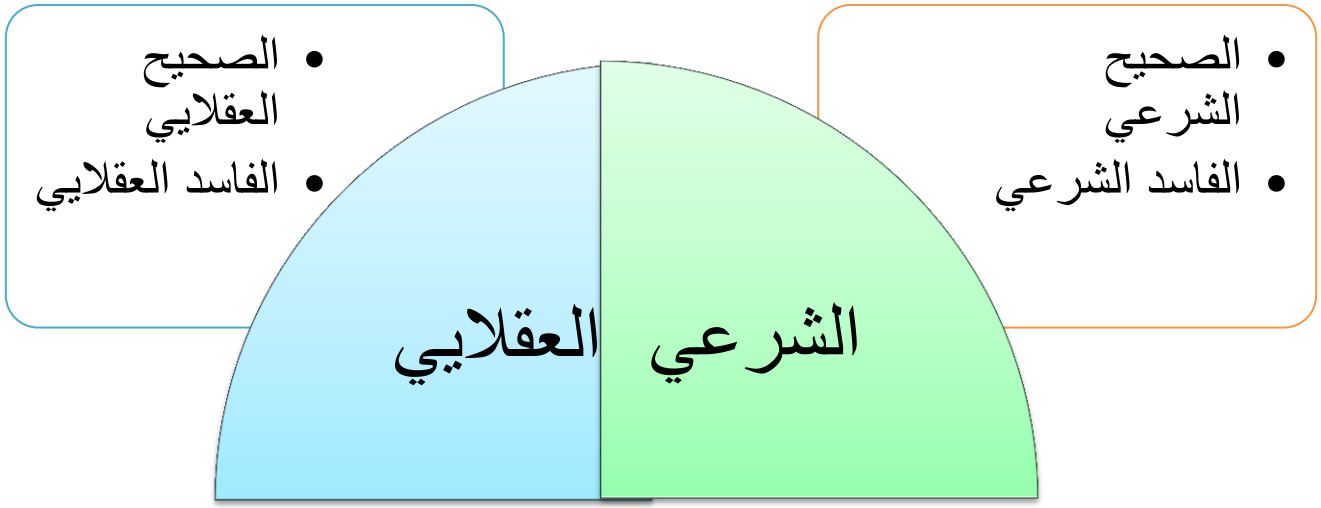
الصحيح الشرعي
الفاسد الشرعي
الصحيح العقلايي
الفاسد العقلايي
الشرعي
العقلايي

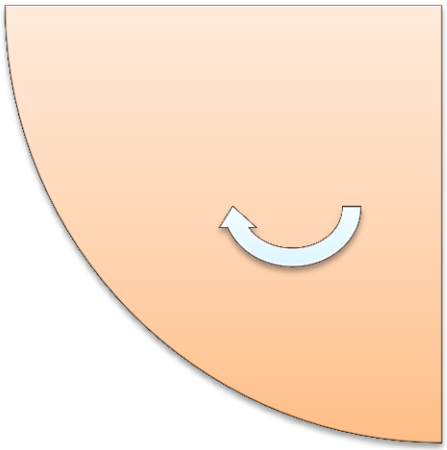

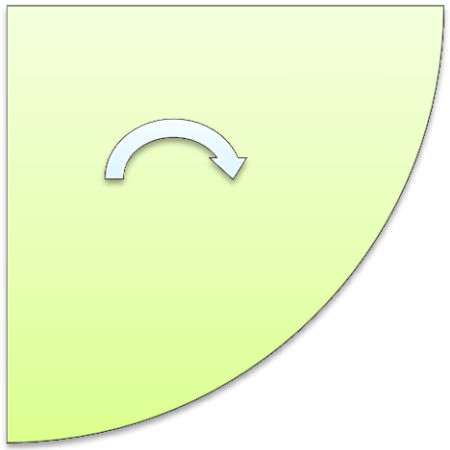

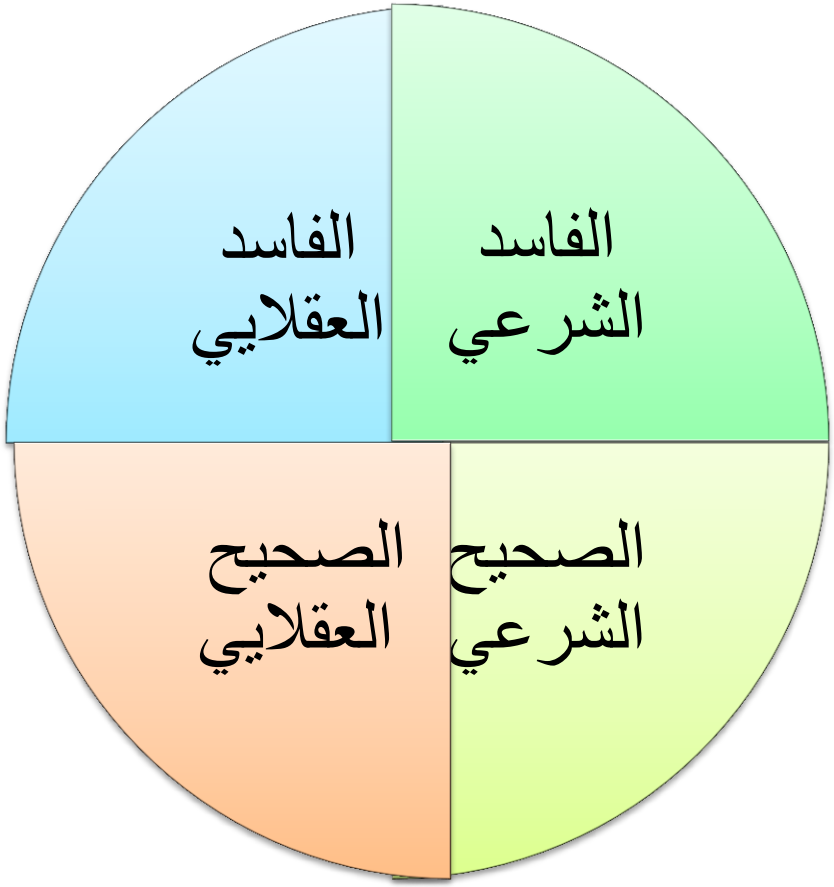
الفاسد
الشرعي
الفاسد
العقلايي
الصحيح
الشرعي
الصحيح
العقلايي

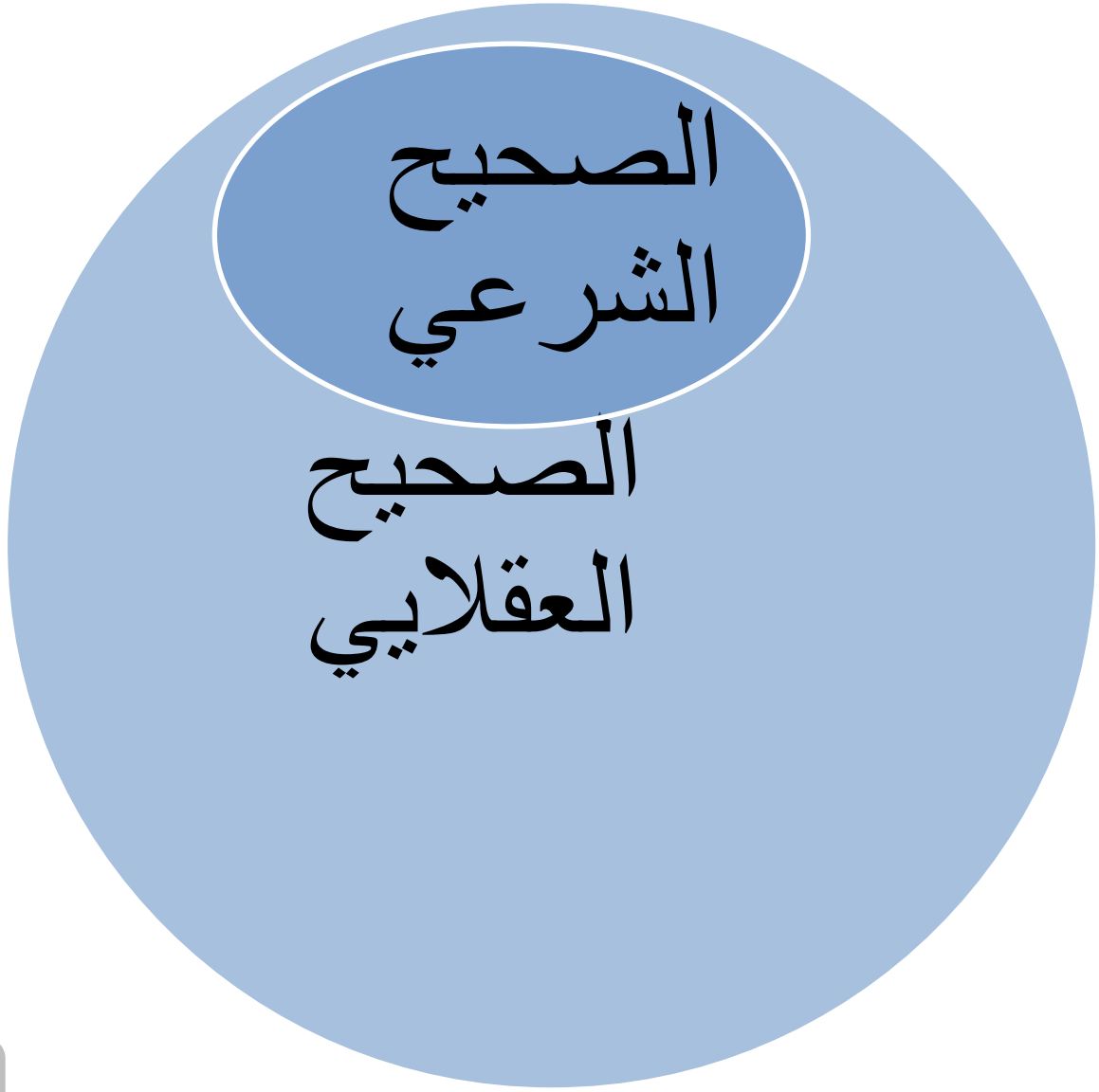
الصحيح الشرعي
الصحيح العقلايي

الفاسد العقلايي
الصحيح العقلايي
الفاسد الشرعي
الصحيح الشرعي

الصحيح الشرعي
الصحيح العقلايي

الصحيح الشرعي
الصحيح العقلايي
الفاسد العقلايي
الفاسد العقلايي

الصحيح
الشرعي
الصحيح
العقلايي
الفاسد الشرعي
الفاسد الشرعي

الصحيح
الشرعي
الفاسد
العقلايي
الفاسد
العقلايي
الصحيح
العقلايي
الفاسد الشرعي
الفاسد الشرعي

صحیح و اعم در معاملات

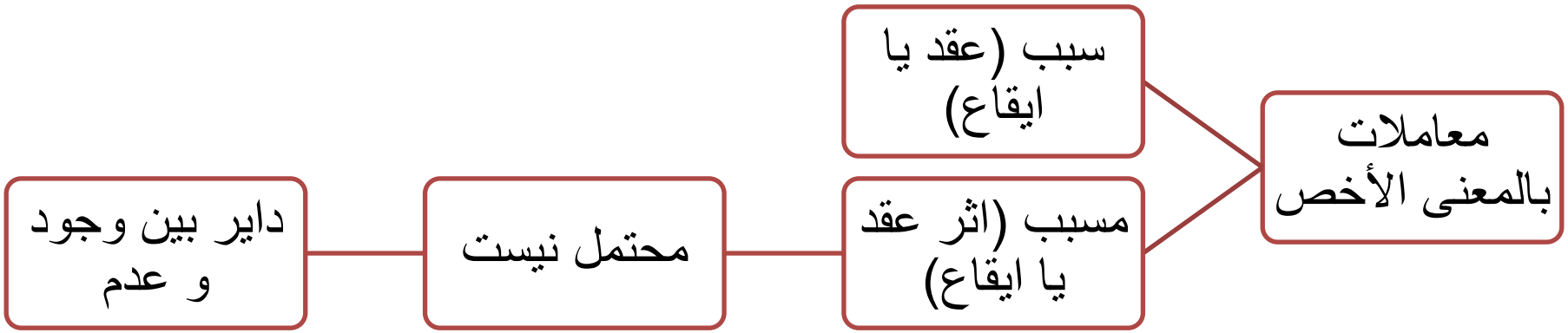

صحیح و اعم در معاملات

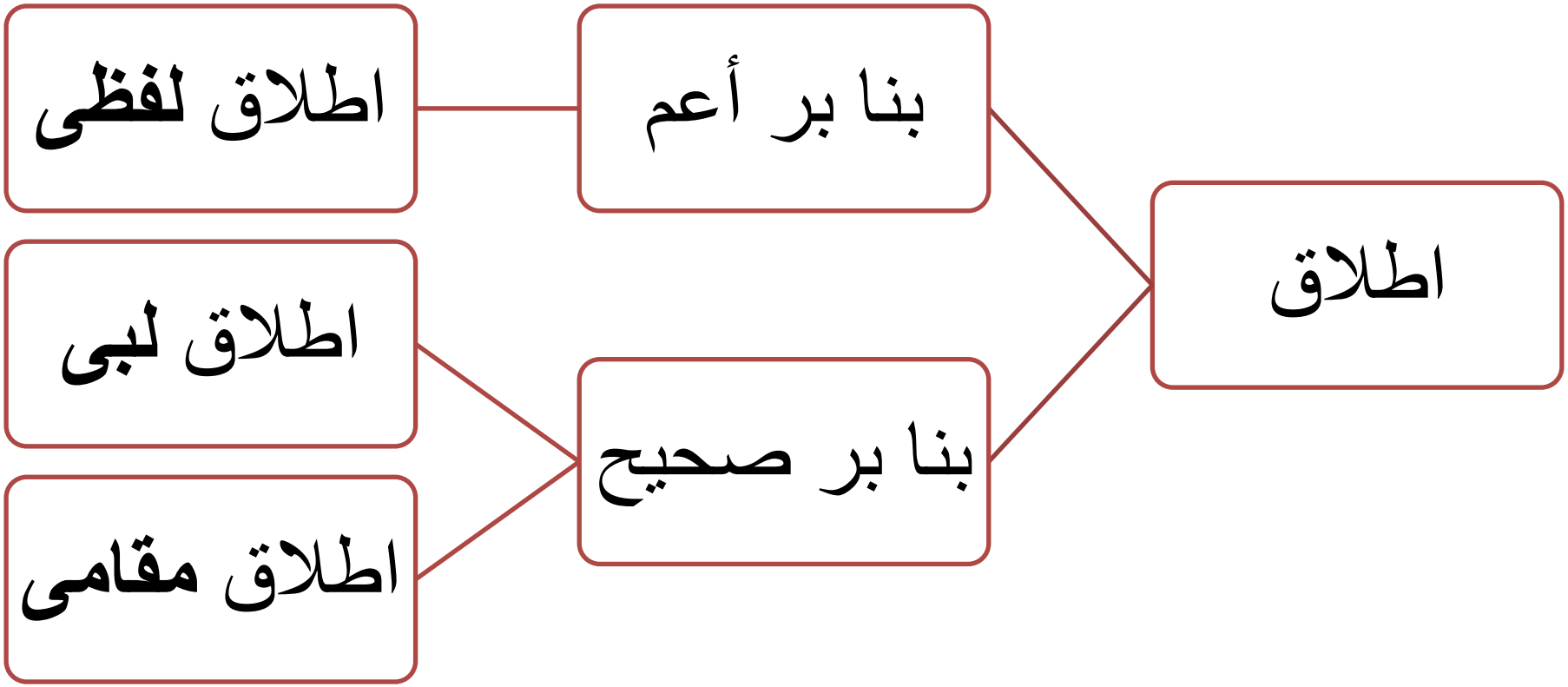

صحیح و اعم در معاملات

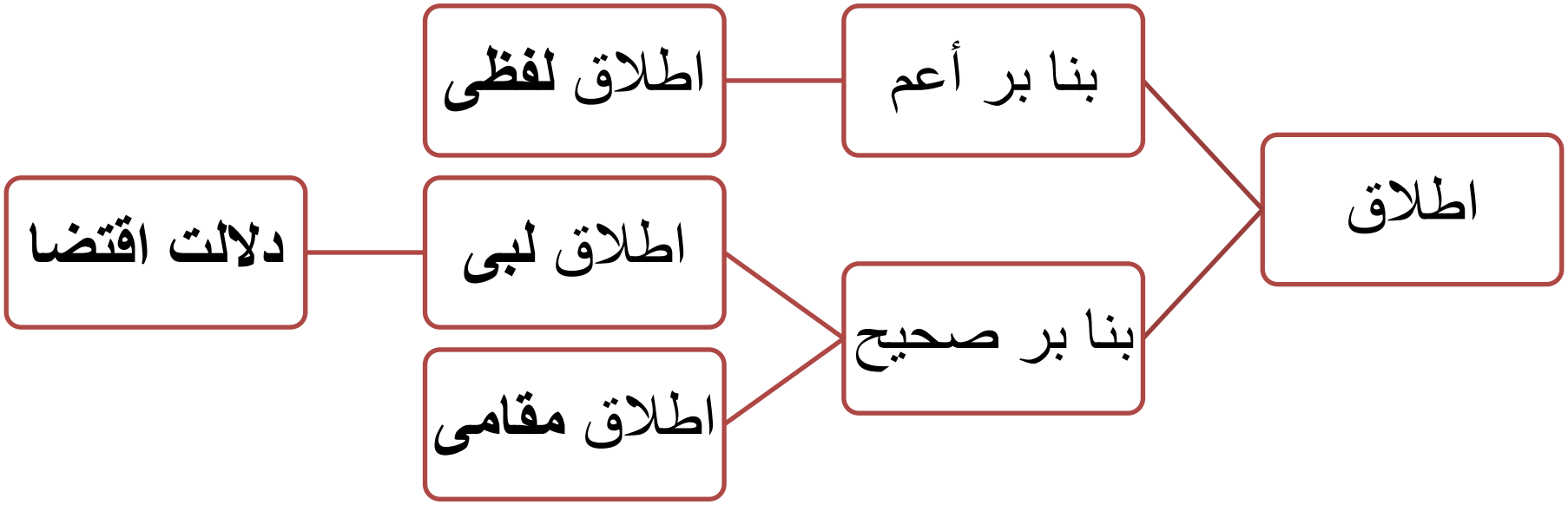

صحيح و اعم در معاملات

- أن يكون هذا الإطلاق بملاک دلالة الاقتضاء العقليـة، و حفـظ کـلام الحکيم عن اللغوية.

بحوث فی علم الأصول ؛ ج۳ ؛ ص۷۹

صحیح و اعم در معاملات

- و توضیح ذلک أن یقال: أن المولی عند ما قال «أحلّ اللّه البیع» یعنی أحلّ السبب الصحیح شرعا، یکون کلامه مجملا لأن السبب الصحیح شرعا غیر معلوم خارجا، فلا یدری حدوده و أجزاؤه و شرائطه، و حینئذ فلو فرض أن کان غرض المولی إصدار هذا الکلام المجمل علی إجماله و إبهامه لکان هذا لغوا، و بملاک صیانة کلام الحکیم عن اللغویة و لأجل دلالة الاقتضاء العقلیة، یقال بأن المولی أراد بکلامه إمضاء الطریقة العقلائیة فی بیان الأسباب و تحدیدها، فکأنه ینعقد لکلامه ظهور عرفی فی مدلول إضافی ثانوی، و هو إمضاء طریقة العقلاء و الرجوع إلیهم فی تمییز و تحدید السبب الصحیح، و حینئذ یتمسک بهذا الإطلاق اللبّی، لتصحیح تمام ما یشک فی صحته إذا کان صحیحا عند العقلاء.

بحوث فی علم الأصول ؛ ج۳ ؛ ص۷۹-۸۰

صحيح و اعم در معاملات

- و هذا التقريب يمكن مناقشته، لأن كلام المولى و إن كان مجملا، لكنه على إجماله ليس لغوا محضا إذ يفيد فى المقام، تصحيح القدر المتيقن من الأسباب، إذ أننا نعلم من الخارج صحة البيع اللفظى المشتمل على الإيجاب و القبول و الموالاة الصادر من البالغ الراشد الطيب النفس على تقدير حكم الشارع بالصحة، إذن فلا معنى للقول بأنه لأجل عدم اللغوية نلتزم بإعطاء كلام المولى، مدلولا إضافيا، و هو إمضاء الطريقة العقلائية، بل لا لغوية فى كلامه حتى مع عدم إعطائه هذا المدلول الإضافى، نعم غاية الأمر أنه لا بدّ من الاقتصار على القدر المتيقن من الأسباب، و بهذا ترتفع اللغوية و لا تكون قرينة لإلباس الكلام مدلولا إضافيا. فهذا التقريب للإطلاق اللبى غير تام.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج٣ ؛ ص٨٠

صحیح و اعم در معاملات

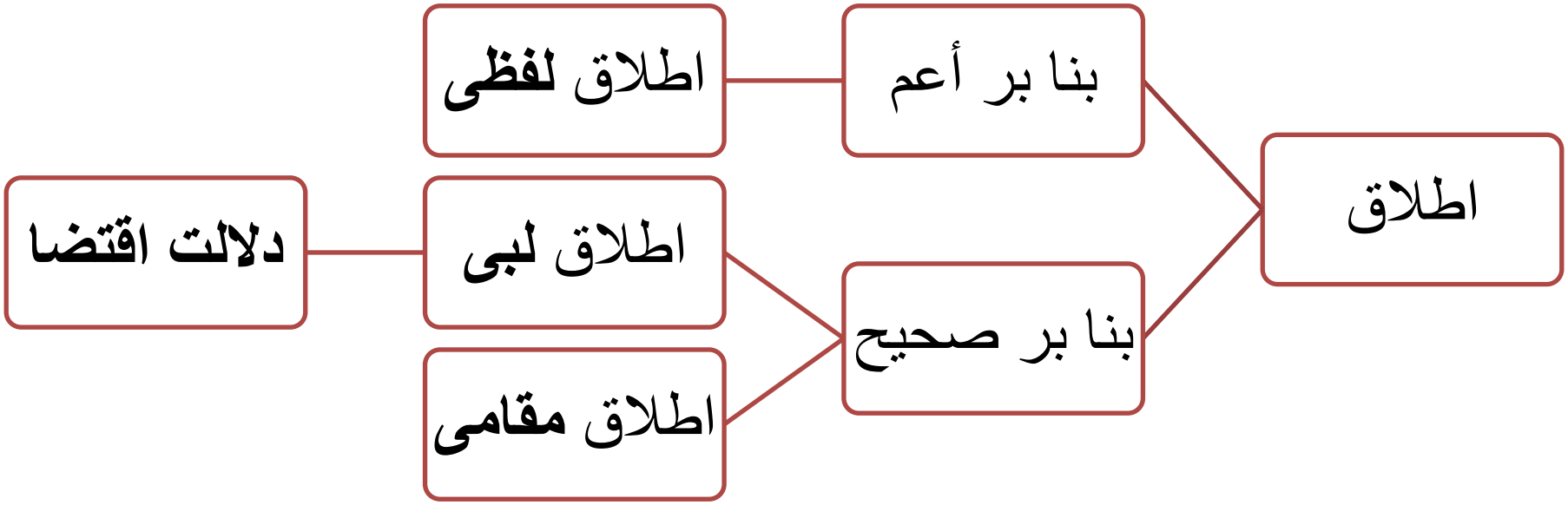

صحیح و اعم در معاملات

- النحو الثانی:
- و هو ما یسمّی بالإطلاق المقامی، بأن یقال، بأن المولی فی مقام بیان ما هو الصحیح عنده، لأنه لا یشرّع الأحکام لتبقی فی ضمیر الغیب، و إنما هو فی مقام إیصالها إلی العباد لجریانهم علی طبقها، و یقال بأن المولی بعد فرض أنّ ظاهر حاله هو أنه فی مقام بیان ما هو الصحیح عنده، و نلتفت خارجا، فنری أن المولی لم یبین ذلک، و إنما قال أحلّ اللّه البیع، دون التعرض إلی ما هو الصحیح عنده بحدوده و شرائطه، فیستکشف من ذلک، بأن مقتضی عدم بیان شیء مخصوص، هو الحوالة علی العرف العقلائی فی مقام بیان مرامه و تشخیص ما هو الصحیح عنده.

بحوث فی علم الأصول، ج۳، ص: ۸۰

صحيح و اعم در معاملات

- و هذا التقريب يختلف عن سابقه لأنه لا يدّعى هنا لغوية الخطـاب، و إنما يدّعى ظهور حالى للمولى، و هو ظهور حاله أنه فى مقام بيان ما هو الصحيح عنده، و حيث أنه لم يصدر منه سوى قولـه «أحـلّ اللّـه البيع»، و سكت عن بيان حدود هذا البيع و شئونه، فسكوته عن ذلک مع كون ظاهر حاله أنه فى مقام بيان ما هو الصحيح عنده، فيستكشف من ذلک أنه أحال على العرف، و إلّا لكان عليه أن يتصدّى لبيـان مـا هو الصحيح عنده ببيان مستقل.

بحوث فى علم الأصول، ج۳، ص: ۸۰-۸۱

صحيح و اعم در معاملات

- و هذا التقريب للإطلاق المقامي، قابل للمناقشة، إذ لو سلّم بأن ظاهر حال المولى أنه فى مقام بيان أحكامه و ما هو الصحيح عنده، و إيصال ذلک إلى العباد، و لكن هل أن ظاهر حاله أنه فى مقام بيان ذلک في الوقت الذى قال فيه أحلّ اللّه البيع، و فى شخص هذا الكلام، أو أن ظاهر حاله أنه فى مقام بيان ذلک على مدى الزمان، و بمجموع كلامه لا بشخص ذاک الكلام؟.

بحوث فى علم الأصول، ج۳، ص: ۸۱

صحيح و اعم در معاملات

- فإن كان ظاهر حاله هو الأول، حينئذ يتم الإطلاق المقامى، فيقال بأن المولى فى هذه اللحظة، هو فى مقام بيان ما هو الصحيح عنده، و لم يصدر منه بيان و إنما قال «أحلّ اللّه البيع» و سكت عن بيان حدود هذا البيع، فسكوته مع كون ظاهر حاله فى هذه اللحظة أنه فى مقام البيان، يكون كاشفا عن إمضاء الطريقة العقلائية و الحوالة إلى العرف.

بحوث فى علم الأصول، ج۳، ص: ۸۱

صحيح و اعم در معاملات

- و إن كان ظاهر حاله هو الثانى، كما هو المحرز حينئذ، لا يمكن نفى جزئية شيء أو شرطيته، إلّا بعد مطالعة مجموع كلامه لا خصوص «أحل اللّه البيع»، فإن لم يوجد فى مجموع كلامه ما يكون دالا مثلا على جزئية اللفظ فى المعاملة، حينئذ يتم هذا الإطلاق المقامى بأن يقال بأن المولى ظاهر حاله هو فى مقام البيان بمجموع كلامه و لم نجد فى المجموع بيانا، فيكشف ذلک عن إمضاء الطريقة العقلائية فى تشخيص مرامه،

بحوث فى علم الأصول، ج۳، ص: ۸۱

صحیح و اعم در معاملات

- و لکن إذا شک و لم یدر هل وجد فی مجموع کلامه ما یدل علی البیان، و لکنه لم یصل إلینا، فإذا احتملنا صدور بیانات تدل علی اعتبار اللفظ مثلا، فی المعاملة، و لکن لم یصل إلینا ذلک فحینئذ، لا یمکن إحراز الإطلاق المقامی، لأن هذا الإطلاق یتوقف علی سکوت المولی فی مجموع کلامه، لا علی السکوت فی شخص ذلک الکلام، فمثل هذا الإطلاق لا یفی بغرض الفقیه، و لا یعوّض عن الإطلاق اللفظی فی المقام.

بحوث فی علم الأصول، ج۳، ص: ۸۱

صحیح و اعم در معاملات